

الإعفاءات الضريبية الشخصية "دراسة مقارنة مع بعض تشريعات الأنظمة العربية والأوروبية"

Personal tax exemptions "a comparative study with some Arab and European system legislations

dr.tarekmami@yahoo.com

أستاذ مشارك. د. طارق مامي كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية - ليبيا

المستخلص:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على الإعفاءات الضريبية الشخصية دراسة مقارنة مع بعض تشريعات الأنظمة العربية والأوروبية. ومن خلال إجراء كل من الدراسة النظرية والميدانية في شكل مجموعة من التحليلات المقارنة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضرورة منح إعفاءات شخصية وعائلية تختلف حسب الحالة المدنية للمكلف (أعزب أو متزوج). أي يزداد الإعفاء بازدياد عدد أفراد العائلة بمفهومها الاجتماعي. أيضا مراعاة بعض الدخول التي تتطلب مجهودا معينا والنظر إلى أسعار الضريبة، فمن غير المعقول أن تخضع الأجور لنفس الأسعار المطبقة على الأرباح التجارية.

الكلمات المفتاحية: الضريبة الشخصية، الإعفاءات، الضريبة، الدراسة المقارنة.

Abstract:

This research aims primarily to highlight personal tax exemptions A comparative study with some Arab and European regulations. And by conducting both theoretical comparative analyses. Most important findings of the study is the need to grant personal and family exemptions that differ according to the civil status of the taxpayer (single or married). In other words, the exemption increases as the number of family members depend on its social sense. Also taking into account some incomes that require a certain effort and looking at the tax rates, it is unreasonable for wages to be subject to the same rates applied to commercial profits.

Keywords: Personal tax, Exemptions, Tax, A comparative study

المقدمة:

لم تعد الضريبة أداة لتحقيق هدف مالي فحسب، بل صار لها أهداف وغايات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعليه فقد أصبح للدولة في الوقت الحاضر دور مهم في الحياة الاقتصادية، مهما كان النظام أو البنية الاقتصادية السائد فيها سواء كانت هذه الدولة رأسمالية أم اشتراكية متقدمة أم في طور النمو. حيث أصبح للضرائب أهمية كبيرة لتحقيق أهداف الدولة في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن الهدف النقليدي وهو تمويل الموازنة العامة للدولة. ونظرا لما تقوم به الإعفاءات الضريبية من دور مهم في هذه المجالات نص قانون ضريبة الدخل الليبي رقم ٧ لسنة ٢٠١٠، على إعفاءات كثيرة ومتنوعة لأسباب اجتماعية تتمثل بمعالجة تخفيف الأعباء العائلية ورفع مستوى دخول الأفراد وتشجيع المواطنين على التبرع للجهات الخيرية والدينية والثقافية والعلمية لما تقدمه هذه الجهات من خدمات اجتماعية للمواطنين، ومن ثم تعود الفائدة على المجتمع ككل. ونظرا لتزايد أهميتها فقد تطلب الأمر أن يتضمن هذا البحث دراسة مقارنة لأنظمة عربية هي التشريع الضريبي الأردني لتأثره بالنظام الانكلوسكسوني وخاصة القانون الانجليزي. والتشريعات المصري والسوري والتونسي لتأثرهما إلى حد كبير بالنظام اللاتيني وخاصة القانون الفرنسي، فضلا عن التشريع الضريبي الليبي.

مشكلة البحث: يدخل ضمن الإعفاءات الاجتماعية تلك الإعفاءات التي تمنح إلى أصحاب الدخول الصغيرة بسبب قلة إيراداتهم. وهناك إعفاءات تمنح إلى أشخاص مكلفين بإعالة أفراد شرعا وقانونا أو تلك التي تعتمد على التمييز في معدل الضريبة المطبقة بحسب مصادر الدخل، فالدخل المكتسب من جهد المكلف من عمل لدى صاحب عمل يخضع لمعدل ضريبة أقل نسبيا، بينما

تفرض ضريبة بمعدلات مرتفعة على ما يحصل عليه المكلف من استثمار رأس المال أو نشاط صناعي أو تجاري. وحتى تكون الضريبة عادلة ومركبة تركيباً شخصياً يتعين عليها مراعاة الحد الأدنى الضروري لمعيشة المكلف بها وإلا تعرض حياته للاضطرابات الاقتصادية. وإلى جانب هذا الإعفاء، تأخذ الضريبة بالحسبان التكاليف العائلية التي تزداد، وأيضاً ازدياد أفراد الأسرة. فإذا تساوى شخصان في الدخل، فإن مساهمة كل منهما في تحمل الأعباء الضريبية يجب أن تتوازن مع التكاليف العائلية، فكما كانت هذه الأخيرة ثقيلة كلما تعين التخفيف من تلك الأعباء^١. ولكن لمن تمنح الإعفاءات العائلية؟ من هم أفراد العائلة الضريبية؟ إن العائلة الضريبية هي العائلة الخاضعة للضريبة والتي يتمتع أفرادها بإعفاءات معينة. وبمعنى آخر، فإن الفرد الذي لا ينتمي للعائلة الضريبية لا يستحق الإعفاء الضريبي، لهذا فإن الإجابة على السؤال المطروح أعلاه تعتبر في غاية الأهمية حيث لا يوجد تطابق حتمي ودائم بين العائلة بمفهومها العام (الاجتماعي) والعائلة بمفهومها الضريبي. قد تكون العائلة موجودة على الصعيد الاجتماعي إلا أنها غير موجودة على الصعيد الضريبي (العائلة التي تحقق دخلاً ضعيفاً لا تصل إليه أسعار الضريبة)، وقد تكون العائلة غير موجودة على الصعيد الاجتماعي إلا أنها موجودة على الصعيد الضريبي (الشخص الذي يعيش وحيداً ويفترض القانون أنه يعيش مع شخص آخر). كما قد تكون العائلة موجودة وفقاً للمفهومين العام والضريبي، إلا أن عدد أعضائها قد يختلف من مفهوم إلى آخر، وقد تتكون العائلة من عدد معين من الأشخاص إلا أنها قد لا تتكون من نفس العدد من الناحية الضريبية^٢. والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الأسس التي من شأنها خلق العدالة في سن قوانين الضرائب فيما يخص الإعفاءات الشخصية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسس ومنهجية الفكر الحديث للضرائب لتتوافق مع الوقت الراهن لتبني سياسة مثلى فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية الشخصية وذلك من خلال المقارنة مع القوانين الضريبية لكل من مصر وسوريا والأردن وتونس وفرنسا وبريطانيا. بحيث تكون على النحو التالي:

١. التعرف على نماذج الإعفاءات الضريبية الشخصية من خلال الدراسة المقارنة. وذلك بمقارنة الإعفاءات الضريبية الشخصية في كل من ليبيا ومصر والأردن وسوريا وتونس وفرنسا وبريطانيا.
٢. حصر الإعفاءات الضريبية الشخصية لمحاولة إيجاد الإيجابيات والسلبيات.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال البنود التالية:

١. العمل على خلق مناخ عادل للإعفاءات الشخصية بما يتناسب وأفراد العائلة.
٢. يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تطوير القانون الضريبي بالبيئة المحلية بحيث إصدار تشريع ضريبي أكثر عدلاً فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية الشخصية.

حدود الدراسة: تهتم الدراسة بموضوع الإعفاءات الضريبية الشخصية لأجل تقييم السياسات الضريبية وتسلط الضوء على مجموعة قوانين في مجموعة دول منها ما يتأثر بالنظام اللاتيني وخاصة فرنسا مثل مصر وسوريا وتونس ومنها ما يتأثر بالنظام الانكلوسكسوني وخاصة بريطانيا مثل الأردن مع البيئة المحلية بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠.

الدراسات السابقة: أجريت العديد من الدراسات في مجال الإعفاءات الضريبية، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

١. دراسة صابر حسن الغنام^٣: هدفت الدراسة إلى التقييم المحاسبي للحوافز والإعفاءات المقررة لمشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر في ضوء قانوني ضرائب الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وقانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. ومن أهم نتائج الدراسة:

أ. هناك صور وأشكال عديدة للإعفاءات الضريبية في مصر، منها ما يصلح للمشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومنها لا يصلح، وينبغي إعادة صياغة هذه الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستفادة منها في مصر بشكل أكثر فعالية.

- ب. أن للإعفاءات الضريبية دور هام في دفع وتوجيه الاستثمار لقطاع معين أو مشروعات معينة تبتغيها الدولة.
٢. **دراسة سرحان أحمد رشوان**^٤: هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر الإعفاءات الضريبية في التشريع المصري للوقوف على مدى ما حققه في تشجيع وتنمية الاستثمار في مصر. وتناولت الدراسة تحليل البيانات الخاصة بالاستثمار في مصر خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى غاية ١٩٩١ لتحديد أثر الإعفاءات الضريبية المختلفة على تطور واتجاهات الاستثمار. ومن أهم نتائج الدراسة:
- أ. فشل الإعفاءات الضريبية بقانون الاستثمار في التوجيه الاقتصادي للاستثمار في اتجاه الأنشطة المرغوبة.
- ب. افتقاد سياسة الإعفاءات الضريبية للثبات والمرونة ويتضح ذلك من تعدد القوانين وصودر الكثير من التعديلات.
٣. **دراسة الخوالدة**^٥: أثر الإعفاءات الضريبية على عدد المساكن وحجم الأسرة في الأردن" هدفت هذه الدراسة إلى تبيان ومعرفة ما هو أثر الإعفاءات الضريبية على عدد المساكن وحجم الأسرة في الأردن وقد توصل الباحث إلى ما يلي:
- يوجد أثر للإعفاءات الضريبية الشخصية والعائلية في أعداد أفراد الأسرة وأعداد المساكن من وجهة نظر دافعي الضرائب. ١.
- . يختلف المكلفون بدفع الضريبة في رؤيتهم لأثر الإعفاءات الضريبية في عدد أفراد الأسرة وأعداد المساكن. ٢.
- . ٣. توجد علاقة بين رؤية المكلفين لأثر الإعفاءات الضريبية في سياسة تنظيم الأسرة وأعداد المساكن والخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة وهي طبيعة عمل المكلف، ودخله الشهري، وجنس المكلف، وطبيعة السكن، وعدد أفراد الأسرة، والقطاع الذي يعمل فيه، والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم.
٤. لا يوجد علاقة بين الإعفاءات الضريبية على أعداد المساكن من وجهة نظر المكلفين باختلاف مستواهم التعليمي وعدد أفراد أسرهم.
٤. **دراسة الفاعوري**^٦: أشارت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المتغيرات السكانية والمتمثلة بمعدل النمو السكاني، معدل المواليد الخام، معدل الوفيات الخام، معدل الهجرة، معدل النشاط الخام، معدل الزواج الخام، نسبة التعلم على عبء ضريبة الدخل والذي يقاس بنسبة تحصيلات ضريبة الدخل إلى عدد السكان في منتصف تلك السنة وبالتالي تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات المستقلة الداخلة في الدراسة والتي تضم إلى جانب المتغيرات السكانية بعض المتغيرات الاقتصادية كالدخل الشخصي ومتغيرات ضريبية كمعدلات الضرائب. وقد كانت نتيجة الدراسة أن المتغيرات السكانية تعتبر ذات تأثير كبير على عبء ضريبة الدخل في الأردن خلال فترة الدراسة.

تقسيمات البحث

يمكن تقسيم البحث إلى:

أولاً : النماذج المتبعة في تقرير الإعفاءات الضريبية للعائلة.

ثانياً : تقييم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للعائلة.

أولاً : نماذج الإعفاءات العائلية

تشكو معظم الطرق المطبقة لمنح الإعفاءات العائلية من عيوب شتى. فهي إما أنها في صف العائلة الصغيرة أو في طرف المتزوج ولا يعول. وتكون النماذج على النحو التالي:

(١) **النموذج الليبي**: يعفى من الضريبة وفق المادة (٣٦) من قانون ضرائب الدخل الليبي رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ كل شخص طبيعي لا يجاوز دخله السنوي الخاضع للضريبة ١٨٠٠ دينار إذا كان أعزب أو ٢٤٠٠ دينار إذا كان متزوجاً وليس له أطفال يعولهم فضلاً عن تمتعه بإعفاء قدره ٣٠٠ دينار عن كل طفل أو طفلة من أطفاله القصر ويسري هذا الإعفاء إذا كان أرمل أو مطلقاً وله طفل يعولهم.

وتعامل المرأة الأرملة أو المطلقة معاملة الرجل الذي يعول إذا كانت هي العائل الوحيد لأولادها.

إعفاء أقساط التأمين على الحياة وأقساط التأمينات العامة كالحريق والسرقة: رغبة من المشرع في المحافظة على صحة وسلامة المجتمع الليبي من الأمراض بمختلف أنواعها فقد أعفى من الضريبة أقساط التأمين على الحياة وكذلك أقساط التأمينات العامة كالحريق والسرقة التي يدفعها المكلف عن نفسه وزوجته وأفراد عائلته ممن يتولى إعالتهم. فقد جاء في الفقرة (أ) من المادة (٣٦) بإعفاء أقساط التأمين على حياة الممول وزوجته أو من يعولهم. وأيضاً بالفقرة (ب) بإعفاء التأمينات العامة كالحريق والسرقة المبرم لصالح الممول. والفقرة (ج) أقساط التأمين الصحي. ويحسب من مبالغ الإعفاء جزء يتناسب مع المدة التي تربط عنها الضريبة إذا كانت تلك المدة أقل من سنة ضريبية. ولا يجوز أن يتمتع الشخص بالإعفاء المشار إليه أكثر من مرة واحدة في السنة الضريبية. وإذا تعددت مصادر الدخل يستتزل مبلغ الإعفاء من وعاء الضريبة الأقل سعراً.

(٢) **النموذج السوري:** يعفى من الضريبة ما يسمى حد الكفاف أو الحد الأدنى اللازم للمعيشة بوصفه ضرورياً للمكلف حتى يتمكن من المحافظة على حياته وعلى حياة أسرته، وفق المادة ٦٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ مبلغ ٥٠٠٠ ليرة سورية شهرياً كحد أدنى من الراتب أو الأجر الشهري.

كما يعفى ممولو الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية وفق المادة ٢٠ من نفس القانون مبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة سورية من الشريحة الأولى من الربح الصافي السنوي كحد أدنى معفى من الضريبة إذا كان المكلف شخصاً طبيعياً، ويجزأ هذا الحد بالنسبة لتكليف الذي يقل عن سنة^٧.

ويستفيد من الحد الأدنى المعفى من الضريبة كل شريك في شركة تضامن، وكل شريك مسئول دون حدود في شركة التوصية البسيطة، ولا يستفيد الشريك الواحد من هذا الإعفاء إلا مرة واحدة، إذا كان شريكاً في أكثر من شركة. ويستفيد المكلفون أيضاً بضريبة الدخل المقطوع من الحد الأدنى المعفى^٨.

(٣) **النموذج المصري:** تنص المادة (١٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على الإعفاءات الضريبية التالية:
أ. مبلغ ٤٠٠٠ جنيه إعفاء شخصياً سنوياً للممول.

ب. اشتراكات التأمين الاجتماعي وغيرها مما يستقطع وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو أية نظم بديلة عنها.

ت. اشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاصة التي تنشأ طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥.

ث. أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته أو مصلحة الزوج أو أولاده القصر، وأية أقساط تأمين لاستحقاق معاش.

ج. حصة العاملين من الأرباح التي ينقرر توزيعها طبقاً للقانون.

ويشترط بالنسبة للبدين (ت،ث) ألا تزيد جملة ما يعفى للممول على ١٥% من صافي الإيراد أو ثلاثة آلاف جنيه أيهما أكبر، ولا يجوز تكرار إعفاء ذات الاشتراكات والأقساط من أي دخل آخر.

(٤) **النموذج الأردني:** عمد المشرع الضريبي إلى توفير الحد الأدنى اللائق لمعيشة أفرادهم أو للمقيمين فيه من خلال توسعه في قيمة هذه الإعفاءات وعددها تاركا المجال بوجوب إعادة النظر فيها مرة أو أكثر كل خمس سنوات على ضوء الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة في المجتمع الأردني. وجاء بالنص^٩ " على مجلس الوزراء إعادة النظر في الإعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة مرة أو أكثر كل خمس سنوات في ضوء الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ".

وهناك بعض الخصائص العامة التي تحكم نظام الإعفاءات الشخصية والعائلية وهي:

(١) أنها تنزيلات شخصية يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص الاعتباريين.

(٢) أنها تمنح للمقيم دون غير المقيم.

(٣) أن مفردها غير قابل للتجزئة فمتى استحققت منحت جميعها. بمعنى إذا ما تحققت الواقعة الموجبة للإعفاء في آخر يوم من السنة فيمنح المكلف كامل الإعفاء دون تجزئة.

٤) أنها لا تخصم إلا في سنة التقدير ولا يدور ما يزيد منها عن دخل المكلف إلى السنوات اللاحقة. وفيما يلي هذه الإعفاءات حسب ما وردت في متن المادة (١٣) من قانون ضرائب الدخل رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ التي تنص على ما يلي " للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة يتمتع الشخص الطبيعي المقيم بالإعفاءات التالية:

١- الإعفاءات الشخصية والعائلية:

- مبلغ (١٠٠٠) دينار إعفاء شخصيا.

- مبلغ (١٠٠٠) دينار عن زوجة المكلف.

- مبلغ (٥٠٠) دينار عن كل ولد من أولاده يتولى إعالتهم وفي حال وجود مصدر دخل للولد فيسقط حق الوالد بالمطالبة بالإعفاء الخاص به.

- مبلغ ٥٠٠ دينار عن كل من والديه إذا تولى إعالتهم. ويشترط لقبول هذا الإعفاء عدم وجود مصدر دخل للوالد أو الوالدة. كما يشترط أن يقدم المكلف ما يثبت إعالتهم لوالديه حتى يستحق هذا الإعفاء. وقد جرت العادة في دائرة ضريبة الدخل أن يقوم المكلف الذي يدعي إعالة والديه بتوقيع إقرار يتضمن ما يفيد إعالتهم. وفي حال اشتراك أكثر من ولد في إعالة الوالد والوالدة أو كلاهما فإن الإعفاء يمنح كاملا لأي من الأولاد ولا يجوز تجزئته غير أنه يجوز منح إعفاء الوالد لأحد الأولاد وإعفاء الوالدة لولد آخر".

٢. إعفاءات الإعالة:

يمنح المكلف إعفاء بواقع ٢٠٠ دينار عن كل شخص تكون إعالتهم من مسؤولية المكلف شرعا وبحد أقصاه ١٠٠٠ دينار أي خمسة معالين بما فيهم الزوجة الثانية للمكلف، ويشترط في ذلك أن لا يمنح الإعفاء عن الشخص المعال الواحد لأكثر من مكلف معيل واحد^{١٠}.

والمعالين شرعا هم الذين تكون نفقتهم واجبة على المكلف وقد حددهم العلماء بما يلي:

أ. وجوب نفقة الزوجة على زوجها.

ب. وجوب نفقة الوالدين المعسرين على الولد متى كان واجدا لها.

ج. وجوب نفقة الولد المعسر على الوالد الموسر.

د. وجوب نفقة القريب المحتاج على قريبه الموسر الذي يرثه إذا مات وترك مالا. فهي تسير مع الميراث سيرا مطردا لأن الغرم بالغنم والحقوق متبادلة^{١١}.

٣. إعفاء الدراسة فوق الثانوية العامة:

أ. يتمتع الشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره (٢٠٠٠) دينار في السنة إذا كان مكلفا وكان طالبا غير مبعوث في جامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة.

ب. يسمح للشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره (٢٠٠٠) دينار في السنة لقاء الإنفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجه أو أخيه أو أخته ممن يتولى إعالتهم وكان أي منهم غير موفد في بعثة ولا يستطيع الإنفاق على دراسته وكان طالبا يدرس في جامعة أو في كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة. وإذا تعدد الأشخاص الذين ينفقون على دراسة طالب واحد غير موفد ببعثة فيوزع بينهم مبلغ الإعفاء بمقدار ما ينفقه كل منهم على الطالب.

٤- إعفاء الدخل المكتسب:

حيث جاء بالمادة (١٤) ما يلي^{١٢}:

أ- "يعفى من الضريبة ٥٠% من الرواتب والأجور و المكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للعاملين فيها.

ب- يعفى من الضريبة ٥٠% من الاثني عشر ألفا الأولى و (٢٥%) مما زاد على ذلك من الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي يتقاضاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في البند السابق.

٥- إعفاء أجرة بيت السكن (للمقيم): نصت الفقرة (ب) من المادة (١٤) على ما يلي "يعفى من الضريبة بدل الإيجار الذي يدفعه المالك المقيم أو زوجه عن سكنه في المملكة سواء كان عقد الإيجار باسمه أو باسم زوجته شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى على (٢٠٠٠) دينار في السنة.

٦- إعفاء فائدة أو ربح قرض السكن: مساهمة من المشرع في معالجة الأزمات السكنية فقد دعم بناء البيوت السكنية التي يقيمها المكلفون لغايات سكنهم، وجاء في نص الفقرة (ج) من المادة (١٤) على ما يلي "يعفى من الضريبة الفائدة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجه على قرض أنفقه في إنشاء سكن له في المملكة أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجه لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منهما بالفائدة مقابل إنشاء أو شراء مثل ذلك المسكن. ويشترط للسماح بهذا الإعفاء أن يقيم الشخص وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعه في المسكن وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح بإعفاؤه في هذه الحالة (٢٠٠٠) دينار سواء كان البيت ملكا للزوج أم الزوجة وأيا كان المقترض منهما".

٧- إعفاء المعالجة والاستشفاء: وردت إعفاءات الاستشفاء في الفقرات (د، هـ، و) من المادة (١٤) وعلى النحو التالي:

أ- "يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم أجراً لعملية جراحية أجريت في المملكة له أو لمن يعيله شرعاً وكذلك المبلغ الذي يدفعه لاستشفاء أي منهم في أحد مستشفيات المملكة.

ب- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم للمعالجة والاستشفاء من الأمراض المستعصية له أو لمن يعيله شرعاً شريطة ألا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (١٠٠٠٠) دينار في السنة للمعالجة والاستشفاء من تلك الأمراض في المملكة وعلى (١٥٠٠٠) دينار خارجها".

ج- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم عن عملية جراحية أجريت له في خارج المملكة أو لمن يعيله شرعاً وتكون طارئة أو يتعذر إجراءها في داخل المملكة شريطة ألا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (١٠٠٠٠) دينار في السنة.

٨- إعفاء أقساط التأمين على الحياة وأقساط التأمين الصحي:

رغبة من المشرع في المحافظة على صحة وسلامة المجتمع الأردني من الأمراض بمختلف أنواعها فقد أعفى من الضريبة أقساط التأمين على الحياة وكذلك أقساط التأمين الصحي غير المستردة التي يدفعها المكلف عن نفسه وزوجه وأفراد عائلته ممن يتولى إعالتهم. فقد جاء بالفقرة (ط) من المادة (١٤) ما يلي "يعفى من الضريبة ... ما يدفعه المكلف عن نفسه وزوجه وأفراد عائلته ممن يتولى إعالتهم كأقساط وثائق التأمين على الحياة المستهلكة غير المستردة بفروعه المختلفة وكذلك أقساط وثائق التأمين الصحي غير المستردة بأي صورة كانت".

٥) **النموذج التونسي:** تفرض الضريبة الشخصية للدولة^{١٢} كقاعدة عامة على الأسرة. غير أن المشرع يقترح بعض المبادئ للتخفيف من ثقل الضريبة المفروضة على هذه الصورة. ففي حالات معينة يمكن تكليف كل فرد من أفراد الأسرة. ويمكن تبويب الإعفاءات العائلية كالآتي:

أ) إعفاء عن الزوج.

يحق للمكلف أن يخصم من مجموع الدخل ١٥٠ دينار على زوجه . ويتمتع المكلف بهذا الإعفاء حتى بعد وفاة زوجه.

ب) إعفاء عن الأولاد.

يتمتع المكلف بإعفاء عن كل ولد من أولاده^{١٤} تحت شرطين: أولهما ألا تكون للولد دخول مستقلة عن دخول المكلف، وإلا أصبح الولد مكلفاً بذاته ولا يحق لوالده التمتع بإعفاء عنه، وثانيهما أن يقل عمر الولد عن عشرين سنة، علماً بأن للمكلف الحق بإعفاء عن ولده الذي يقل عمره عن ٢٥ سنة عند مواصلته لتعليمه.

ج) إعفاء عن الوالدين.

يعتبر التشريع التونسي (مع التشريع الأردني) من التشريعات العربية النادرة التي تتسجم مع التقاليد الاجتماعية السائدة ذلك بمنحه إعفاءات ضريبية للمكلف (حتى وإن كان أعزب) بسبب إعالتهم لأحد والديه أو لكليهما، حيث يسمح بتخفيض ٥% من

دخله عن كل والد .. وحتى لا تحابي الضريبة العائلات الغنية، أوجب المشرع ألا يتعدى مبلغ الإعفاء ١٥٠ دينار (نفس مبلغ الإعفاء الممنوح عن الزوج)، وحتى لا تتضرر مالية الدولة بتعدد المكلفين وتحقيقاً للمساواة بينهم، يقسم مبلغ الإعفاء عن كل والد بين المكلفين إذا كانت معيشة الوالدين مكفولة من طرف أكثر من مكلف واحد (ولد).

وعلى كل حال، تفرض الضريبة التونسية على رئيس العائلة بالنسبة لموارده الخاصة وكذلك موارد زوجه وأولاده القاصرين الذين يسكنون معه. بمعنى أن دخل الزوج يجمع مع دخل الزوجة وتقرض الضريبة على رب الأسرة في جميع الحالات وذلك بمجرد أن تسكن الزوجة مع زوجها. وتقرض الضريبة على هذين الدخلين حتى في حالة عدم إقامة الزوجة مع زوجها وذلك إن لم يقدم الزوج طلباً بربط الضريبة على دخل زوجته بصورة منفصلة .. بيد أن دخل الزوجة يخضع للضريبة باسمها قانوناً ودون حاجة لتقديم طلب من قبل الزوج عندما تترك زوجها أو يتركها لسبب أو لآخر (فراق، طلاق...). أما فيما يتعلق بدخول الأولاد، فإنها تجمّع مع دخل رب الأسرة بمجرد أن يسكنوا معه، وبخلافه تفرض الضريبة عليهم بصورة منفصلة دون حاجة لتقديم طلب بذلك.

وكما أشرنا أعلاه، أقر المشرع التونسي بعض المبادئ التي من شأنها أن تعالج نسبياً مساوئ الضريبة التصاعدية وانعكاساتها السلبية على تكوين الأسرة وذلك عن طريق مبدأ تقليص أجر الزوجة إلى النصف عند حساب الضريبة على رب الأسرة. ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي:

يحصل رجل على دخل قدره ١٨٠٠ دينار وتحصل امرأة على أجر قدره ١٧٠٠ دينار.
ستقرض الضريبة عليهما على النحو التالي:

قبل زواجهما:

يتحمل الرجل ضريبة بمبلغ ٨٥ دينار وتتحمل المرأة ضريبة بمبلغ ٧٠ دينار، فيكون المجموع ١٥٥ ديناراً.
بعد زواجهما:

إذا افترضنا جدلاً غياب المبدأ المشار إليه أعلاه، أي أن الضريبة ستطبق على دخل الأسرة بصورة مطلقة، سيدفع الزوجان ضريبة بمبلغ ٤٤٥ ديناراً، أي بزيادة قدرها ٢٩٠ ديناراً بالمقارنة مع المبلغ الضريبي الذي سبق لهما دفعه قبل زواجهما. ولكن لما كانت الطريقة التونسية تقترح تقليص أجر الزوجة إلى النصف، فإن الضريبة على دخل الأسرة ستفرض وفقاً لما يلي:

$$1800 + (1700 \times 2) = 2650 \text{ ديناراً. دخل الأسرة.}$$

$$2650 - 150 = 2500 \text{ ديناراً. الدخل الخاضع للضريبة.}$$

$$2500 \text{ الأسعار الضريبية} = 2150 \text{ ديناراً. الضريبة المترتبة على الأسرة.}$$

صحيح أن مبلغ الضريبة قد ازداد بعد الزواج، إلا أن هذه الزيادة (٦٠ ديناراً) أقل بكثير من تلك التي يمكن أن تتحملها الأسرة عند افتراض عدم إمكانية تقليص أجر الزوجة إلى النصف.

وعلى الرغم من محاسن الطريقة التونسية في فرض الضريبة على دخل الأسرة، إلا أنها غير جديرة بالاعتباس للسبب التالي. أنها تحابي الزواج بين الأغنياء وتحاربه بين الفقراء. تتضح هذه الفكرة من خلال الحالات التالية:

الحالة الأولى:- حصول الرجل على ٢٠٠٠ دينار وحصول المرأة على ٢٠٠٠ دينار أيضاً.

$$1 - \text{الضريبة قبل زواجهما} = 230 \text{ دينار.}$$

$$2 - \text{الضريبة بعد زواجهما} = 302 \text{ دينار.}$$

الحالة الثانية :- حصول الرجل على ٥٠٠٠ دينار وحصول المرأة على المبلغ نفسه.

$$1 - \text{الضريبة قبل زواجهما} = 2180 \text{ ديناراً.}$$

$$2 - \text{الضريبة بعد زواجهما} = 2300 \text{ دينار.}$$

الحالة الثالثة :- حصول الرجل على ٢٥٠٠٠ دينار وحصول المرأة على المبلغ نفسه.

$$1 - \text{الضريبة قبل زواجهما} = 25380 \text{ دينار.}$$

٢- الضريبة بعد زواجهما = ٢٠٣٤٧ دينار.

يتضح أن العبء الضريبي للعائلة الأولى قد ازداد بنسبة ١,٨% قياساً بذلك الذي كانت تتحمله قبل تكوينها، أما العبء الضريبي للعائلة الثانية فلم يزداد إلا بنسبة ١,٢% في حين أنه قد انخفض بنسبة ١٠,١% فيما يخص العائلة الثالثة.

(٦) **النموذج الفرنسي:** يطبق النموذج الفرنسي طريقة الحصص بحيث يقسم الدخل على عدد معين من الحصص ثم تطبق الضريبة على كل حصة ويضرب الناتج بعدد الحصص. بمعنى آخر:

الدخل الخاضع للضريبة / عدد الحصص = مبلغ الحصة الواحدة الخاضعة للضريبة.

مبلغ الحصة X الأسعار الضريبة عن كل حصة = الضريبة عن كل حصة.

الضريبة عن كل حصة X عدد الحصص = الضريبة واجبة الأداء على المكلف.

يحدد المشرع الفرنسي الحصص وفقاً لما يلي:

الجدول رقم (٣/٢) يوضح الحصص في النموذج الفرنسي

الحالة المدنية للمكلف	عدد الحصص
أعزب	١
متزوج	٢
متزوج وله طفل واحد	٢,٥
متزوج وله طفلان	٣
متزوج وله ثلاثة أطفال	٣,٥
متزوج وله أربعة أطفال	٤

وهكذا تضاف نصف حصة عن كل طفل آخر. وقد أريد بهذا النظام أن تتحمل العائلة المكونة من شخصين والحاصلة على دخل مقداره (٢س) ضريبة تساوي في مبلغها تلك التي يتحملها أعزبان يحصل كل منهما على دخل مقداره (س)، وأن تتحمل العائلة المكونة من أربعة أفراد (زوجان وطفلان) الحاصلة على دخل مقداره (٣س) ضريبة تساوي في مبلغها تلك التي يدفعها ثلاثة من المكلفين العزاب يحصل كل منهم على دخل مقداره (س) وهكذا.

تبدو الطريقة المتبعة في فرنسا أكثر استجابة للعدالة من تلك التي تطبق في الدول العربية. لكن الأحكام في المسائل الضريبية لا تجري بهذه البساطة. فعلى الرغم من أن الطريقة الفرنسية تراعي الأعباء العائلية وتمنحها إعفاءات ضريبية مهمة، إلا أنها غير جديرة بالاعتباس لأن الإعفاءات فيها تزداد كلما ارتفع دخل المكلف.

(٧) **النموذج الإنجليزي:** تفرض الضريبة الإنجليزية على مجموع دخول الأسرة، إذ تجمع دخول الزوج والزوجة ثم تطرح منها الإعفاءات وبعد ذلك تطبق الأسعار الضريبية.

وقد حددت الإعفاءات بالمبالغ التالية :-

أ- الأعزب : ٢٢٠٥ باوند.

ب- المتزوج وليس له أطفال.

_ إذا كانت الزوجة لا تعمل : ٣٤٥٥ باوند.

_ إذا كانت الزوجة تعمل : ٥٦٦٠ باوند.

ج- المتزوج وله أطفال.

_ إذا كانت الزوجة لا تعمل : ٤٧٠٥ باوند.

_ إذا كانت الزوجة تعمل : ٦٩١٠ باوند.

والطفل تحت رعاية المكلف هو الذي يقل عمره عن ١٦ سنة.

د- المطلق (أو المطلقة).

_ ليس له أطفال : ٢٢٠٥ باوند.

_ له طفل أو أكثر : ٣٤٥٥ باوند.

هـ- الأرملة:

_ ليس لها أطفال: ٣٤٥٥ باوند.

_ لها طفل أو أكثر : ٤٧٠٥ باوند.

من خلال هذه الإعفاءات يلاحظ أن المطلق وليس له أطفال يعامل ضريبيا معاملة الأعزب والمطلق وله طفل يعامل معاملة المتزوج وهذا يتساوى مع الأرملة.

ولعل من المفيد أن نضرب بعض الأمثلة:

المثال الأول:

يحصل مكلف أعزب على مرتب قدره ١٠ آلاف باوند في السنة.

الدخل الخاضع للضريبة: ١٠٠٠٠ - ٢٢٠٥ = ٧٧٩٥ باوند.

مبلغ الضريبة: ٧٧٩٥ × الأسعار الضريبية = ٢٣٣٨,٥ باوند.

وعندما يتزوج هذا الشخص من امرأة لا تعمل، تحسب الضريبة كما يلي:

الدخل الخاضع للضريبة: ١٠٠٠٠ - ٤٧٠٥ = ٥٢٩٥ باوند.

مبلغ الضريبة: ٥٢٩٥ × الأسعار الضريبية = ١٥٨٨,٥ باوند.

بلغ العبء الضريبي ٢٣,٣% قبل الزواج وأصبح ١٥,٨% بعده. وإذا كان دخل المكلف ٢٥ ألف باوند في السنة يتحمل عبئا ضريبيا بنسبة ٣٠,٧% قبل الزواج و ٢٦,٢% بعده. بمعنى آخر، تقود الضريبة الإنجليزية إلى تخفيف العبء الضريبي على المكلف بعد زواجه عند عدم حصول الزوجة على دخل. ومن هذا الجانب تتفق الضريبة محل البحث مع جميع الضرائب التي سبقت دراستها.

المثال الثاني:

عائلة مكونة من زوجين يحصل كل منهما على الدخل التالية:

الزوج : ١٥٠٠٠ باوند، والزوجة : ١٠٠٠ باوند.

وعائلة أخرى مكونة من زوجين:

الزوج : ٢٥٠٠٠ باوند، والزوجة : لا تعمل.

عند تطبيق الضريبة يتضح أن العائلة الأولى تخضع لعبء ضريبي بنسبة ٢٤,٤% ويرتفع العبء إلى ٢٨,٤% في العائلة الثانية. أي تتحمل العائلة عبئا ضريبيا أشد إن كانت الزوجة لا تعمل، ويحدث هذا في جميع الحالات .

المثال الثالث:

يحصل رجل على دخل بمبلغ ١٥ ألف باوند في السنة، وتحصل امرأة على دخل قدره ١٠ آلاف باوند في السنة. قبل زواجهما يدفعان ضريبة بمبلغ ٦١٧٧ باوند وبعد زواجهما ٦١٢٣ باوند. بمعنى أن الضريبة لا تحارب الزواج. غير أن ذلك لا يحدث عند حصول كل منهما على دخل أعلى، عندئذ يزداد العبء الضريبي بعد الزواج بسبب الأسعار التصاعدية.

المثال الرابع:

أرملة مع طفلها تحصل على مرتب قدره ١٠ آلاف باوند في السنة.

١٠٠٠٠ - ٤٧٠٥ = ٥٢٩٥ باوند الدخل الخاضع للضريبة

الضريبة الواجبة عليها = ١٥٨٨,٥ باوند .

مطلق يعيل طفلة ويحصل على مرتب بمبلغ ١٠ آلاف باوند في السنة.

الضريبة الواجبة عليه = ١٩٦٣,٥ باوند.

في حالة زواجهما تصبح الضريبة الواجبة عليهما معا ٣٩٢٧ باوند أي أكثر من مجموع الضريبة قبل الزواج. ويحدث هذا في جميع الحالات.

المثال الخامس:

عائلة مكونة من زوجين وطفل واحد تحصل على دخل قدره ٩٠٠٠ باوند. وعائلة أخرى تتألف من زوجين وأربعة أطفال تحصل على نفس الدخل المذكور. عند تطبيق الضريبة نلاحظ أن العبء الضريبي لا يختلف في الحالتين. وهذا يعني أن الضريبة الإنجليزية، على عكس النماذج السابقة، لا تأخذ بالحسبان عدد الأطفال تحت رعاية المكلف. إن الطرق التي أشرنا إليها آنفا في تقرير الإعفاءات يمكن أن نطلق عليها تسمية "الأسلوب البسيط للإعفاءات الضريبية العائلية" ويتضمن هذا الأسلوب خصم مقدار معين من دخل المكلف الإجمالي (خصم للزوجة وآخر لكل طفل) ثم تطبق أسعار ضريبية موحدة على الدخل الصافي بغض النظر عن الحالة المدنية للمكلف. فالأعزب الذي لا يتمتع بإعفاء عائلي يخضع للسعر الضريبي المقرر قانونا والمتزوج الذي يتمتع بإعفاء عائلي يخضع لنفس السعر الضريبي الذي طبق على الأعزب. إلا أن هناك أسلوبا آخر لفهم العدالة الضريبية وهو (الأسلوب المركب للإعفاءات الضريبية العائلية) وبموجبه يخصم مقدار معين من دخل المكلف الإجمالي (خصم للزوجة وآخر لكل طفل) كما هو الحال في المرحلة الأولى من الأسلوب السابق. بيد أن الدخل الصافي سوف لا يخضع لأسعار ضريبية موحدة لا تفرق في الحالة المدنية للمكلف: فالدخل الصافي للأعزب سيخضع لأسعار ضريبية معينة والدخل الصافي للمتزوج سيخضع لأسعار مختلفة تماما أي لا يكتفي هذا الأسلوب المركب بمنح إعفاءات ضريبية مباشرة للأعباء العائلية بل يقسم أيضا المكلفين إلى عدة مجموعات تخضع كل مجموعة منها لأسعار ضريبية تختلف من حيث شدتها باختلاف الحالة المدنية للمكلف.

والجدول التالي يوضح الإعفاءات الضريبية الشخصية في التشريع الضريبي المقارن.

الجدول رقم (٣/٤) الإعفاءات الضريبية الشخصية في التشريعات الضريبية المقارنة

البيان	ليبيا	سوريا	مصر	الأردن	تونس	فرنسا	بريطانيا
الإعفاءات الشخصية للأعزب	١٨٠٠ دينار سنويا	٥٠٠٠ ليرة شهريا	٤٠٠٠ جنيه سنويا	١٠٠٠ دينار سنويا	غير معفى	عدد الحصص	٢٢٠٥ باوند
الإعفاءات الشخصية عن الأولاد	٣٠٠ دينار عن كل طفل سنويا	صفر	صفر	٥٠٠ دينار عن كل ولد	معفى بشروط	عدد الحصص	بشروط
الإعفاءات الشخصية عن الزوجة	٦٠٠ دينار سنويا	صفر	صفر	١٠٠٠ دينار	١٥٠ دينار	عدد الحصص	بشروط
الإعفاءات الشخصية عن الوالدين	صفر	صفر	صفر	٥٠٠ دينار	١٥٠ دينار بشروط	غير معفى	غير معفى

ثانيا: تقييم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للعائلة: مما لا شك فيه أن هذه الإعفاءات كانت تتسجم انسجاما تاما مع الفكر التقليدي في المالية العامة، الذي أعطاها بعدا نظريا منطقيا يتمثل في ضرورة أخذ الظروف العائلية لكل مكلف بالحسبان. لم تكن تلك الإعفاءات تحابي بعض المكلفين دون آخرين بل كانت تحابي الجميع وبنفس المدى وهذا ما يتفق مع قاعدة المساواة الحسابية التي يدافع عنها آدم سميث ويعتبرها أحد القواعد الأساسية في الضريبة السليمة. وكما هو معلوم، إن النظرية التقليدية تعتبر الضريبة النسبية المحايدة رمزا وعنوانا للمساواة أمام الأعباء العامة، وبهدف تدعيم هذه المساواة يصبح من اللازم منح إعفاءات ضريبية تتماشى مع الحالة المدنية للمكلف. فعلى افتراض أن سعر الضريبة نسبي يمثل ١٥% وإن الإعفاءات الضريبية لزوجات المكلف ١٠٠ دينار ولكل طفل من أطفاله ٥٠ دينار. وإذا فرضنا أن ثلاثة مكلفين متساوون في الأعباء العائلية (كل منهم متزوج وله طفل واحد)، أولهم يحصل على دخل قدره ٤٠٠ دينار والثاني ٣٠٠٠ دينار والثالث ٨٠٠٠ دينار. الأول سوف يدفع ضريبة مقدارها ٣٧,٥ دينار والثاني ٤٢٧,٥ دينار والثالث ١١٧٧,٥ دينار. بمعنى أن كلا من المكلفين الثلاثة، وبسبب ما حصل عليه

من إعفاءات، أبقى من دفع مبلغ ضريبي قدره ٢٢,٥ ديناراً (في حالة عدم وجود تلك الإعفاءات لدفع الأول ضريبة قدرها ٦٠ دينار والثاني ٤٥٠ دينار والثالث ١٢٠٠ دينار). إن المبلغ الذي وفره كل مكلف لنفسه (٢٢,٥ ديناراً) يشكل دائماً ١٥% من مجموع الإعفاءات المقررة قانوناً ولا يختلف مطلقاً مهما اختلفت حالته الاقتصادية. فهو لا يزداد بازدياد غنى المكلف. إن المبلغ الذي يوفره المكلف لا يختلف إلا باختلاف حالته العائلية إذ إنه يتناسب طردياً معها: يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها. كل ذلك ينسجم مع روح المساواة الضريبية، وفقاً للفهم التقليدي على أقل تقدير. إن انتقال ذلك البعد إلى الفكر الحديث وهو فكر يدافع عن الضرائب التصاعدية أدى إلى تشويه العدالة الضريبية وإلى إرباكها، حيث إن استمرار النظرية الحديثة في التمسك بالإعفاءات الاجتماعية أدى بها إلى الوقوع في تناقض نظري واضح: صحيح أن المساواة الحسابية تستوجب تقرير إعفاءات ضريبية تتفق مع حجم الأعباء العائلية وصحيح أن الضرائب التصاعدية تعتبر حالياً من أهم العناصر التي تركز عليها العدالة الضريبية، إلا أن الجمع بين تلك الإعفاءات وهذه الضرائب (وهو أمر لم يفعل الفكر التقليدي) أدى إلى الابتعاد عن العدالة الضريبية بدلاً من الاقتراب منها. وبعبارة أخرى إن تطبيق الفكر الحديث لضرائب تصاعدية مع الاحتفاظ بنفس الأسلوب التقليدي في الإعفاءات الضريبية قلب جميع الموازين إلى درجة ابتعد فيها الفكر الحديث حتى عن المساواة الحسابية للفكر التقليدي لم يعد المكلف الصغير يوفر نفس المبلغ الضريبي الذي يوفره المكلف الكبير رغم تحمل كل منهما لنفس الأعباء العائلية، فقد أصبح ذلك المبلغ يزداد بازدياد غنى المكلف. ومن زاوية أخرى، إن الإعفاءات العائلية لا تحابي فقط أصحاب الدخل المرتفعة بل إنها (وبغض النظر عن حجم الدخل التي يحصل عليها المكلف) تقرر لقسم من المكلفين دون قسم آخر، ففي بعض الدول التي تطبق الضرائب النوعية تمنح إعفاءات عائلية للمكلفين الخاضعين لضريبة دون أخرى، ومن غير أن يكون لهذا التمييز حجة علمية مقنعة. إن التشكيك بمدى عدالة الإعفاءات العائلية من الناحية الاجتماعية يلفت انتباهنا بمدى فعاليتها من الناحية الاقتصادية كذلك. ويمكن استخلاص النتائج التالية:

١. لم تستطع الإعفاءات العائلية التأثير على حجم السكان. فالنسل لا يعتمد على الإعفاءات الضريبية بقدر ما يعتمد على العادات الاجتماعية السائدة وعلى المعطيات الاقتصادية البحتة. ولم يرتفع عدد السكان بنسبة مهمة في أوروبا رغم الإعفاءات الضريبية المغرية التي تزداد بازدياد أطفال المكلف ولم تتوقف الزيادة الكبيرة في عدد سكان الدول النامية رغم الأهمية الضعيفة لتلك الإعفاءات ورغم عدم منحها إلا لعدد قليل من أطفال المكلف.

٢. لم تعد الإعفاءات العائلية في الكثير من الدول (النامية منها على الخصوص) تحقق الغرض الذي تهدف إليه. فقد أريد بتلك الإعفاءات عدم فرض الضريبة على الحد الأدنى الضروري لمعيشة العائلة بيد أنها بقيت جامدة رغم تحرك ذلك الحد.

وعلى أية حال، لقد أرادت الاتجاهات الحديثة في المالية العامة وعلم الضرائب أن تتقدم خطوات أخرى نحو الأمام لكي تعطي للعدالة الضريبية مفهوماً آخر، أكثر عمقاً وملائمة من ذلك الذي تبناه الاتجاه التقليدي، إلا أن تلك الخطوات تتجه في الواقع نحو الخلف إلى درجة يظهر فيها الفكر التقليدي متقدماً على الفكر الحديث في هذا المجال. إن الفكر التقليدي (الذي لا نشك في قصوره في فهم العدالة الضريبية وملابساتها) ساوى في المعاملة الضريبية بين مختلف المكلفين في حين فرق الفكر الحديث بينهم وحابى بين أصحاب الدخل الكبيرة. وحتى تكون الضريبة عادلة يتعين أن تتبع من واقع المجتمع. ففي الكثير من الدول العربية لا علاقة للعائلة المحددة تركيبها في القانون الضريبي مع العادات والتقاليد السائدة. إنه تركيب قديم مستورد من الخارج وليس له أصول عربية. العائلة وفقاً لمفاهيمنا لا تتكون من الزوجين والأطفال فقط بل (في حالات معينة) تضم الأبوين والأخوة تحت رعاية المكلف. من غير المعقول ألا يتمتع المكلف بإعفاء عنهم إن استطاع إثبات تحمله لنفقات معيشتهم. ومن غير المنطقي ألا يعترف للمكلف إلا بزوج واحد في حين تقرر قوانين الأحوال الشخصية تعدد الزوجات.

ومن خلال النتائج السابقة تكون الضريبة العادلة هي التي تحترم التوصيات التالية وتترجمها إلى أسس للتكليف.

١. ضرورة منح إعفاءات شخصية وعائلية تختلف حسب الحالة المدنية للمكلف (أعزب أو متزوج). أي يزداد الإعفاء بازدياد عدد أفراد العائلة بمفهومها الاجتماعي.

٢. يجب أن يختلف الإعفاء أيضا باختلاف حجم الدخل الذي يحصل عليه المكلف تتضمن ضرب الإعفاء المقرر لكل فرد من أفراد العائلة الضريبية بمعامل خاص يتناقص كلما ارتفع دخل المكلف. فالإعفاء الذي يقرره القانون (الإعفاء الأساسي) يضرب بمعامل واحد بالنسبة لشريحة الأولى في الأسعار الضريبية وبمعامل ٠,٩ بالنسبة للشريحة الثانية وهكذا حتى يصل المعامل إلى الصفر، أي لن يستفيد من الإعفاء الضريبي أصحاب الدخل الكبيرة. تقود هذه الفكرة إلى اقتصاد العائلة، بسبب إعالتها للأطفال، مبالغ تقل كلما زاد دخلها.

٣. ضرورة مراعاة بعض الدخل التي تتطلب مجهودا معينا والنظر إلى أسعار الضريبة، فمن غير المعقول أن تخضع الأجور لنفس الأسعار المطبقة على الأرباح التجارية.

٤. تكيف الضريبة في أوقات التضخم. لأن المشكلة الأساسية في الإعفاءات الضريبية لا تكمن فقط في حجمها بل في مدى استجابتها لمستوى المعيشة.

قائمة الهوامش:

١. صباح نعوش ، الضرائب في الدول العربية ، المركز الثقافي العربي ٢٠٠٢، ص ١٣٧.
٢. صباح نعوش ، نفس المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
٣. صابر حسن الغنام، المعالجة المحاسبية المقترحة لمشكلات الإعفاء الضريبي للمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في ضوء قانوني الدخل وحوافز الاستثمار، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٣.
٤. سرحان أحمد رشوان ، التحليل المحاسبي لأثر الإعفاءات الضريبية على تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، قسم المحاسبة والمراجعة، ١٩٩٣.
٥. خوالدة، محمد سلامة ، "اثر الإعفاءات الضريبية على عدد المساكن وحجم الأسرة في الأردن"، ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦
٦. الفاعوري، محمد، "المتغيرات السكانية وعبء ضريبة الدخل في الاردن (١٩٧٩-١٩٨٨)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ايار ١٩٩١
٧. محمد خالد المهاني، خالد الخطيب، إبراهيم العدي، المحاسبة الضريبية، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ٢٢٨.
٨. نفس المرجع السابق، ص ٢٢٨.
٩. الفقرة (هـ) من المادة ١٣ من قانون ضرائب الدخل الأردني رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١.
١٠. عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١٥٠.
١١. خليل عواد أبوحشيش، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ١٦٣.
١٢. المادة ١٤ ، من قانون ضرائب الدخل الأردني رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١.
١٣. الضريبة الشخصية للدولة . الأمر المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٣٢ الواقع النظر فيه بتاريخ ١٩٨٣/١/١.
١٤. وردت في القانون عبارة ((الأبناء)) التي تعني لغويا الذكور دون الإناث . والظاهر أنه أراد الإشارة إلى الأولاد باستخدام هذه العبارة خاصة وأن تعبير ((الأطفال)) يتكرر في نصوص عديدة .

قائمة المراجع:

١. خليل عواد أبوحشيش، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
٢. خوالدة، محمد سلامة ، "اثر الإعفاءات الضريبية على عدد المساكن وحجم الأسرة في الأردن"، ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦
٢. عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
٣. سرحان أحمد رشوان ، التحليل المحاسبي لأثر الإعفاءات الضريبية على تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، قسم المحاسبة والمراجعة، ١٩٩٣.
٣. صابر حسن الغنام، المعالجة المحاسبية المقترحة لمشكلات الإعفاء الضريبي للمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في ضوء قانوني الدخل وحوافز الاستثمار، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٣.
٤. صباح نعوش ، الضرائب في الدول العربية ، المركز الثقافي العربي ٢٠٠٢.
٦. محمد خالد المهاني، خالد الخطيب، إبراهيم العدي، المحاسبة الضريبية، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
٧. عادل القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
٨. الفاعوري، محمد، "المتغيرات السكانية وعبء ضريبة الدخل في الاردن (١٩٧٩-١٩٨٨)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ايار ١٩٩١